



المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

الافتتاحية

ما وصلنا إليه

السياسي والامني، وقد نجحنا في احتوائها، ولعب الامن العام دورا محوريا بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية في الحد من تداعياتها السلبية.

تأتي الخطة الخمسية الحالية استكمالا لما تم تنفيذه من الخطة الاولى، والهدف هو البناء على تراكم الانجازات التي حققها الامن العام في الكثير من الملفات، ومنها مكافحة الارهاب، ضمان افضل الظروف الخدماتية والادارية للمواطنين والمقيمين على الاراضي اللبنانية استنادا الى مبدأ سيادة القانون. بنيت هذه الخطة على دراسة معمقة للقدرات المتوفرة والحاجات المطلوبة والمهام المفترضة خلال الفترة المقبلة، بناء على مراجعة دقيقة لما تحقق سابقا من نجاحات وما تحتاجه من تعديلات للوصول الى افضل النتائج. فالاساس في عمل الامن العام السعي الى تحقيق الامن مع الحفاظ على الاسس المهنية والكفائية واحترام القوانين.

في هذا السياق، كان لا بد من تطوير الموارد البشرية واعتماد التقنيات الحديثة لضبط الحدود ومكافحة الجريمة والارهاب. تحقيقا لذلك كان افتتاح دوائر ومراكز اقليمية عدة للمديرية في المحافظات والاقضية لتفعيل الخدمات، فضلا عن تخصيص بعض المراكز لتلبية حاجات النازحين السوريين فقط منعا للزحمة داخل المراكز الاقليمية وذلك بالشراكة مع بعض المؤسسات العامة والبلديات التي تعنى بهذه المواضيع.

في مجال التطوير والتحديث، ساهمت دول صديقة في تقديم المساعدات اللوجستية، من بينها معدات متطورة لبناء مختبرات على المعابر الحدودية تعنى بكشف الوثائق المزورة، عدا عن برامج التدريب المختلفة في لبنان والخارج، من اجل حسن استعمال واستثمار وصيانة المعدات والمختبرات الجديدة.

اذا كان ما وصلنا اليه الى يومنا هذا نوعيا، فهو من حق اللبنانيين على مؤسساتهم. لكن يبقى الكثير الذي يجب تحقيقه من اجل الحفاظ على ادارة نظيفة، تعتمد اعلى معايير المهنية والشفافية والنوعية في تقديم الخدمة المميزة للمواطن والمقيم، وفي تأدية الواجب للوطن بكل اخلاص وامان.

ايام قليلة تفصلنا عن سنة جديدة في مسار تطبيق الخطة الخمسية الثانية لتطوير المديرية العامة للامن العام. صحيح ان المهمات الملفاة على عاتق المديرية تتزايد بالمقارنة مع السنوات المتعاقبة وعلى اكثر من مستوى، اذ، بالاضافة الى الدور الاداري - الخدماتي المنوط بها، رفعت المديرية من حجم المهمات الجسام المطلوبة لمواجهة الملفات المتعاقبة ومنها ترددات النزوح السوري على اكثر من صعيد، هاجس الارهاب الذي يبقى من اخطرها، الى جانب شبكات تهريب المخدرات والاتجار بالاشخاص وتزوير العملات وتبييض الاموال، عدا عن التهديد الدائم والاهم الذي يجسده العدو الاسرائيلي.

الى الآن تواصل المديرية تحقيق المزيد من الانجازات على مستوى تطوير قدرات العسكريين البشرية والادارية والتنظيمية، ما ادى الى رفع مستوى الخدمات المطلوبة في المراكز التابعة لها. هناك سلسلة البروتوكولات والاتفاقات التي عقدت مع الجامعات اللبنانية والخاصة، ومع المؤسسات النقابية والانسانية والثقافية والاجتماعية والادارية. كل ما يتحقق على مستوى الخطة الخمسية (2018 - 2022) انما يتم على ايقاع روزنامة العمل التي تهدف الى رفع المستوى الثقافي والعلمي والاداري لدى العسكريين.

تميزت الخطة الخمسية الاولى (2012 - 2017) بالاهداف الآتية:

- تحديث او بناء دوائر ومراكز جديدة على مساحة الجغرافيا اللبنانية.
- تطوير عسكريين من كل الرتب والاختصاصات، واطلاق برامج التدريب.
- مواجهة الآثار السلبية الناتجة من ملفات طارئة مثل موجة النزوح السوري، وايجاد الحلول المناسبة لها.
- المبادرة الى احتواء الارهاب ومكافحته.
- تطوير عمل المديرية وتحديثها على مختلف المستويات، وما ترتب على ذلك من خطط وتعديلات جوهرية في هيكلية الامن العام وتنظيمه ومهامه، لبناء القدرات على المواجهة والتعامل مع الملفات الجديدة الطارئة حفاظا على الامن والاستقرار.

لذا كان ضروريا اطلاق فكرة الخطط الاستراتيجية الطويلة الامد لمواجهة الازمات الكبيرة، ودرء انعكاساتها على الوضعين